مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9598**

الثلاثاء، 9 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة غات	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2024/267)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2024/267)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد لويس غيلبرتو موريو أوروتيا، وزير خارجية كولومبيا.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والسيدة مارسيلا سانشيز بويتراغو، المديرة التنفيذية لكولومبيا ديفيرسا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/267، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن تقديري للفرصة التي أتيحت لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بمناسبة هذا اليوم الرمزي في كولومبيا، الذي يكرس كل عام لضحايا النزاع المسلح هناك. وينبغي لهم أن يكونوا دائما في صميم جهودنا لبناء السلام في كولومبيا وفي أماكن أخرى.

وأرحب بحضور السيد لويس غيلبرتو موريو أوروتيا، وزير الخارجية، هنا اليوم، وأعرب مرة أخرى عن تقديري لدعم حكومة كولومبيا المستمر لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. كما أرحب بمشاركة السيدة مارسيلا سانشيز بويتراغو، ممثلة المنظمة غير الحكومية كولومبيا ديفيرسا، التي تسلط الضوء على أثر النزاع على النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وعلى دورهم الهام بوصفهم بناة سلام. كما أود أن أنوه بحضور السيد روبرتو فيدال، رئيس محكمة السلام الخاصة، وقيادته في هذه اللحظة الهامة بالنسبة للمحكمة.

لقد وصلت كولومبيا إلى منعطف مهم فيما يتعلق بطموحاتها لتنفيذ الاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم ودفع مبادرات الحوار الجارية. وكما استطاع مجلس الأمن أن يلاحظ بنفسه خلال زيارته الأخيرة، هناك رغبة عميقة في السلام في كولومبيا تمتد من أعلى مستويات الحكومة ومؤسسات الدولة عبر المجتمع المدني وإلى المجتمعات الضعيفة في المناطق التي لا تزال تعاني من النزاع. ويتمثل التحدي الرئيسي لتحويل ذلك التطلع إلى واقع في توجيه الإرادة السياسية الوفيرة والاندفاع المثير للإعجاب للمجتمع المدني إلى مكاسب ملموسة أكثر من أي وقت مضى للسلام على الأرض. وسيتطلب ذلك الجهد من الكولومبيين التغلب على الانقسامات في جهد ينبغي أن يوحدهم عبر الطيف السياسي، استنادا إلى مصلحة مشتركة في تأمين مستقبل سلمي.

(تكلم بالإسبانية)

إن نظام العدالة الانتقالية المنشأ في الاتفاق النهائي شهادة على الثقة التي بنتها الأطراف في ذلك الوقت لحل نزاع مسلح ابتليت به كولومبيا لما يقرب من نصف قرن. ويقوم النظام على توازن دقيق يجب الحفاظ عليه امتثالا لمبدأ مركزية الضحية وتحقيق الانتقال إلى السلام الذي طال انتظاره. وكجزء من ذلك النظام، اضطلعت لجنة الحقيقة بدور أساسي في توضيح الحقيقة التاريخية بشأن النزاع، تكمله ولاية محكمة السلام الخاصة، التي ركزت على التحقيق في أكثر حالات

النزاع رمزية وتمثيلا والأنماط المرتبطة بأخطر الجرائم وعلى معاقبة من يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن تنفيذها. وترتبط مسؤولية محكمة السلام الخاصة ارتباطا جوهريا بالانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم. وتلك مهمة بالغة الأهمية تنطوي على الموازنة بين عناصر متعددة – الصرامة والسرعة، وحقوق الضحايا، والأمن القانوني لمن يمثلون أمام محكمة السلام الخاصة، وبذلك نفي بالالتزامات التي قطعت بموجب الاتفاق.

لقد كان الاستقلال الذاتي والاستقلال في صنع القرار أساسيين في تمكين محكمة السلام الخاصة من الاضطلاع بولايتها، وسيظلان كذلك. ومن ناحية أخرى، يحدد إطارها من خلال التوازنات التي وضعتها أطراف الاتفاقية وإضفاء الطابع الرسمي عليها في القانون. وأود أن أرحب باقتراب محكمة السلام الخاصة من إصدار أولى عقوباتها. ويحتاج الضحايا إلى أن يحدث ذلك بدون مزيد من التأخير. وبالنظر إلى الصعوبات الأخيرة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوة الأمين العام جميع الأطراف المعنية إلى تهيئة أفضل الظروف الممكنة لهذه اللحظة المترقَّبة التي طال انتظارها من خلال الحوار البناء بغية التغلب على العقبات وإيجاد الحلول في إطار الاتفاق النهائي. لقد قدّم لنا رجال ونساء كولومبيا أمثلة عديدة لقدرتهم على حل نزاعاتهم من خلال الحوار، وأنا واثق من أن هذا لن يكون استثناء.

(تكلم بالإنكليزية)

ومع أن الآلاف من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الذين ألقوا أسلحتهم بحسن نية قد تمسكوا بالتزاماتهم بموجب الاتفاق، فإن الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس ومستدام في تنفيذه أصبحت أكثر إلحاحا مع مرور الوقت. وفي هذا الصدد، أوصي بالاستخدام الأمثل لإطاره التنفيذي، بما في ذلك لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه. بالإضافة إلى ذلك، أدعو الحكومة إلى وضع الصيغة النهائية للصكوك القانونية اللازمة لتمكين التنفيذ السريع لبرنامج إعادة الإدماج الشامل والنظام الوطني لإعادة الإدماج من أجل طمأنة أولئك الرجال والنساء وتعزيز انتقالهم إلى الحياة المدنية.

ويشكل الأمن أيضا عنصرا رئيسيا في إعادة إدماج المقاتلين السابقين ولا يزال مصدر قلق بالغ. ومما يؤسف له أن 11 مقاتلا آخر قُتلوا منذ صدور التقرير الأخير (S/2023/1033). وكما سمع مجلس الأمن مرارا وتكرارا خلال زيارته الأخيرة، لا يزال الزعماء الاجتماعيون، فضلا عن مجتمعات بأكملها، ولا سيما مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، يعانون من الأثر الكامل للعنف المستمر والوجود المحدود لمؤسسات الدولة في مختلف المناطق. وفي زياراتي الأخيرة إلى كاوكا وبايي ديل كاوكا وشمال سانتاندر، كانت الدعوة إلى تحقيق الأمن نداء مشتركا للجماعات العرقية والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويتيح انتخاب مدعية عامة جديدة، السيدة لوس أدريانا كامارغو، في الشهر الماضي فرصة للتحقيق مع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد المقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين ومحاكمتهم بهمة متجددة. وقد التقيت بها مؤخرا وشجعني أن أولوياتها العاجلة تشمل تعزيز وحدة التحقيق الخاصة التي أنشئت بموجب الاتفاق النهائي وبذل جهود أوسع نطاقا لمكافحة الهياكل الإجرامية المسؤولة عن العنف.

(تكلم بالإسبانية)

وتشكل اتفاقات وقف إطلاق النار الثنائية الحالية خطوة هامة نحو بناء الثقة في المفاوضات والحد من العنف. بيد أنها ليست بديلا عن سياسات الدولة الأمنية الرامية إلى ضمان حماية المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع ورفاهها. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تكون متكاملة. وترد كثير من تلك السياسات، مثل سياسة تفكيك الجماعات المسلحة أو سياسة الدفاع الحكومية التي تركز على الأمن البشري، في الاتفاق النهائي. وآمل أن يُحرز تقدم نحو تنفيذها من دون مزيد من التأخير.

وفي سياق تكتنفه التحديات بالنسبة للمائدة المستديرة، مع وجود بعض الخلافات الكبيرة التي لم تحل بعد بين الأطراف، ستجتمع الحكومة وجيش التحرير الوطني في كاراكاس هذا الأسبوع. وفي هذه المناسبة، آمل أن يتسنى تقييم تنفيذ الاتفاق حتى الآن وأن تُتخذ

قرارات للمضي قدما بجدول الأعمال المتفق عليه في اتفاق المكسيك (S/2023/299، المرفق). وآمل أن تتمكن الأطراف، بدعم قوي من المجتمع الدولي، من التغلب على الصعوبات الحالية وأن تؤكد من جديد للمجتمع الكولومبي التزام المائدة المستديرة الوطنية بالتوصل إلى اتفاقات نهائية ذات فوائد ملموسة للمجتمعات.

وفيما يتعلق بعمليات الحوار بين الحكومة والمجموعة المعروفة باسم هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، أحث الطرفين على مواصلة التركيز على حل خلافاتهما حول طاولة النقاش، على الرغم من الصعوبات الحالية، مع مراعاة الفرصة الفريدة المتاحة لهما الآن للمساهمة في بناء مستقبل مختلف. ومن الأهمية بمكان لتحقيق ذلك أن يستفيدا من التقدم المحرز حتى الآن وأن يبديا علامات واضحة على استعدادهما لتحقيق السلام. إن أي عداء تجاه السكان المدنيين يبعث برسالة معاكسة، مما يقوض الثقة بين الطرفين والمجتمع، على نحو ما يتضح من أعمال العنف المؤسفة ضد السكان الأصليين في كاوكا التي أدت إلى تعليق الحكومة جزئيا لوقف إطلاق النار.

(تكلم بالإنكليزية)

ويتضمن الفصل الأول من الاتفاق النهائي الذي تطرق إلى الإصلاح الريفي خريطة طريق لمعالجة بعض الأسباب الهيكلية للنزاع في كولومبيا. ويهدف إلى تحقيق جملة أمور منها إيجاد حل للتفاوتات التاريخية في حيازة الأراضي التي استمرت لعقود. وتشمل أولوياته توزيع الأراضي وإضفاء الطابع الرسمي عليها واستردادها وإيصال السلع والخدمات العامة إلى المناطق الريفية في كولومبيا. ومع أن الطريق لايزال طويلا لتحقيق الأهداف الطموحة لاتفاق السلام، يعترف الأمين العام في تقريره (S/2024/267) بالزيادات الكبيرة في مخصصات الميزانية والجهود التي تبذلها الحكومة الحالية لتسليم الأراضي وحل النزاعات المتعلقة بالأراضي. وهناك حاجة إلى بذل جهود مستمرة لتنفيذ تلك الأحكام، مدعومة باستثمارات كبيرة والمشاركة المنسقة لجميع الوزارات ومؤسسات الدولة ذات الصلة، للتغلب على أوجه عدم المساواة التي طالما أججت دورات العنف في الأرياف.

وبالمثل، يسعى الفصل المخصص للمسائل العرقية والأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية في الاتفاق إلى معالجة الإقصاء الذي طال أمده لمجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي، وكذلك للنساء ومجتمع الميم، والتأثير غير المتناسب للنزاع على هذه الفئات. وأتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة في العمل على تحقيق هدف تنفيذ 60 في المائة من الفصل المخصص للمسائل العرقية بحلول عام 2026. وأثق أيضا في أن خطة العمل الوطنية للقرار 1325 (2000) التي ستطلق قريبا ستساعد على مواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في البلد. وسيكون من المهم كفالة الاتساق العام بين الخطة والأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية الواردة في الاتفاق النهائي. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر على النحو الواجب في مبادئ الخطة المتعلقة بمشاركة المرأة وصياغة الاتفاقات التي تراعي الأبعاد الجنسانية للنزاع وبناء السلام وإدراجها في مبادرات الحوار الجارية مع الجماعات المسلحة.

وكانت زيارة المجلس في شهر شباط/فبراير تعبيرا عن الدعم للجهود الخلاقة والشجاعة الجارية في كولومبيا. وأنا واثق من أنها شجعت جميع قطاعات المجتمع على المثابرة في كفاحها من أجل السلام، وهو تشجيع تشتد حاجتها إليه. وبفضل قرار كولومبيا بإعطاء الأولوية للحوار كوسيلة رئيسية لحل النزاع، على الرغم من صعوبته وما يتطلبه من صبر، أصبح البلد نموذجا بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى في عالم اليوم. وأنا على ثقة من أن المجلس سيكرر دعواتنا لتشجيع جميع الجهات الفاعلة في كولومبيا على مضاعفة جهودها لتنفيذ الاتفاق النهائي لعام 2016 ومواصلة الحوار كوسيلة لمواصلة توطيد السلام في البلد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سانشيز بويتراغو.

السيدة سانشيز بويتراغو (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الأعضاء على إتاحة هذه الفرصة لأطلعهم اليوم على الحالة في كولومبيا.

أنا مارسيلا سانشيز بويتراغو، المديرة التنفيذية لمنظمة كولومبيا ديفيرسا. لقد جئت من بلد يعاني من ندوب الحرب ولكنه يأمل في تحقيق السلام، البلد الذي تعمل فيه المنظمة التي أقودها مع الحركة النسوية منذ 20 عاما للدفاع عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية في كولومبيا. وبفضل جهودنا الجماعية، أصبح ما لم يكن بالإمكان تصوره في يوم من الأيام ممكنا الآن: مبادرات السلام التي تعترف بجميع الناس وتغيير اجتماعي بطيء ولكنه مجد نحو عالم خال من التمييز وإطار قانوني قائم على المساواة.

سيركز البيان الذي أدلي به اليوم على الآثار الناجمة عن النزاع في كولومبيا على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية (مجتمع الميم) والفرص التي تتيحها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لمعالجة تلك الآثار، وأخيرا، ما لا يزال يتعين القيام به في كولومبيا لضمان تحقيق سلام شامل للجميع. لطالما استُهدف أفراد مجتمع الميم في كولومبيا بسبب هويتنا، تماما مثلما تُستهدف النساء، بسبب المعايير الأبوية الراسخة والتمييز الاجتماعي والقانوني، وهي عوامل أسهمت في ما تعرضوا له من عنف شديد خلال النزاع المسلح. وتنشط جهات مسلحة في استهداف أفراد مجتمع الميم، ولا سيما الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والمراهقين، أو في إخفائهم أو قتلهم.

وحتى آذار/مارس، أفاد سجل الضحايا بارتكاب 000 6 جريمة ضد أفراد مجتمع الميم خلال النزاع في كولومبيا. ووفقا للتقديرات الواردة في التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق، شمل العنف التهجير القسري والنفي والعنف الجنسي والقتل. وما زلنا لا نملك بيانات دقيقة عن عدد ضحايا مجتمع الميم أو الجرائم التي عانوا منها في النزاع المسلح. والافتقار إلى المعلومات هو الدليل الرئيسي على أن حياتنا لا تُعتبر مهمة لبناء السلام في البلد. وتعني الوصمة الاجتماعية وقصور التوثيق والخوف من الانتقام أننا قد لا نعرف أبدا المدى الكامل للانتهاكات المرتكبة ضدنا. كما أن ذلك يفسر أسباب أن العديد من أفراد مجتمع الميم الناجين من العنف المسلح يجدون أنفسهم من دون سبل للانتصاف القانوني بسبب نظام لا يقر بأن العنف المرتكب ضدهم جريمة – على سبيل المثال، قص شعر الأشخاص قسرا أو إجبارهم على ارتداء ملابس معينة. غير أن سياق العنف يوضح أن تلك الجرائم جزء من نمط الاضطهاد الجنساني، وهو جريمة ضد الإنسانية يجب المحاكمة عليها في نهاية المطاف.

كما يعلم أعضاء المجلس، لا تزال كولومبيا من بين البلدان التي يُقتل فيها أكبر عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم، ويواجه المدافعون عن مجتمع الميم مخاطر بشكل خاص. ففي عام 2023، سجلنا مقتل ثمانية من المدافعين عن الحقوق الإنسانية لمجتمع الميم. وفي شباط/فبراير الماضي، قُتل الدينبن راموس، أحد مؤسسي جمعية Chaparral Diversa لمجتمع الميم الموسع وهو من بناة السلام، في منزله برصاص مهاجمين مجهولين. وتشير الأدلة في قرابة نصف جرائم القتل هذه إلى أن هؤلاء المدافعين هوجموا بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية، وقد وثقنا كيف يُقتل المدافعون عن مجتمع الميم فيما يتعلق بأحداث أخرى مثل التهجير القسري والإصابة الشخصية والعنف الجنسي.

إن عدم التحقيق في أي هجوم على فرد من مجتمع الميم أو مقتله يبعث برسالة مفادها أنه يمكن التضحية بحياتنا. وآمل أن يتمكن المجلس اليوم من أن يبعث برسالتين قويتين إلى مجتمع الميم في كولومبيا مفادهما أن حياتهم مهمة وأن المجلس سيفي بالتزامه بحماية حقوقهم. إن جعل المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أفراد مجتمع الميم أهدافا عسكرية يعيق قدرتهم على المشاركة في جهود السلام والنقاش الديمقراطي. ولهذا السبب، أود أن أطرح سؤالا على المجلس: إذا كنا نُجبر بعنف على المشاركة في حرب، فهل يمكن استبعادنا من الجهود الرامية إلى بناء السلام؟ الإجابة لا. واستنادا إلى المبادئ الأساسية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، إذا أردنا أن نحقق سلاما دائما، يجب إشراك أفراد مجتمع الميم في كل مرحلة من مراحل بناء السلام – المفاوضات وعمليات وقف إطلاق النار وجهود التسريح وعمليات العدالة الانتقالية وتصميم تدابير جبر

الضرر. ويوصي المجلس بإدراج هذه الممارسة في كل عملية سلام في جميع أنحاء العالم. وبينما تستعد الحكومة الكولومبية لنشر خطة عملها الوطنية الأولى فيما يتعلق بالقرار 1325 (2000)، من الأهمية بمكان ضمان إدماج حقوق المثليات ومزدوجات الميل الجنسي والمتحولات جنسيًا فيها وضمان استمرار مشاركة مجموعة متنوعة من منظمات مجتمع الميم في تنفيذها.

وإذا أردنا التحرر من الماضي، يجب أن تكون هناك أيضا مساءلة عن العنف الجنساني أثناء النزاع المسلح. وقد باشرت محكمة السلام الخاصة مؤخرا البت في القضية 11 التي ستشمل التحقيق في العنف الجنساني والجنسي والعنف الإنجابي والجرائم الأخرى المرتكبة بدافع التحيز ضد الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية للضحية. وتهدف تلك العملية القضائية إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنساني ضد المرأة وأفراد مجتمع الميم في النزاع المسلح ونأمل أن تقربنا من إنهاء الإفلات من العقاب. ونعتقد أنها يمكن أن تمثل منارة أمل لأفراد مجتمع الميم الناجين من الاضطهاد الجنساني في جميع أنحاء العالم.

ختاما، أود أن أقدم لمجلس الأمن عدة توصيات بشأن سبل دعم الجهود المبذولة لإشراك أفراد مجتمع الميم في عملية بناء السلام في كولومبيا:

أولا، يجب على المجلس أن يطالب بالمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة للنساء وأفراد مجتمع الميم في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وفي المفاوضات مع الجهات الفاعلة الأخرى في كولومبيا.

ثانيا، ينبغي له أن يدعو إلى وضع حد للهجمات على أفراد مجتمع الميم والمدافعين عنهم، ومحاسبة جميع الجناة على النحو الواجب. ويشمل ذلك الحث على التنفيذ الكامل للبرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان وإدماج منظور جنساني في عمل الوحدة الوطنية للحماية، فضلا عن مطالبة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بتقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن مجتمع الميم.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يدعو بعثة التحقق إلى إعطاء الأولوية لدعم تنفيذ نهج جنساني، وهو ما لم يُحرز بشأنه تقدم يذكر، إلى جانب النهج المراعي للاعتبارات العرقية.

رابعا، ينبغي تشجيع حكومة كولومبيا على إدراج حظر العنف الجنسي في جميع اتفاقات وقف إطلاق النار مستقبلا وضمان وجود إطار قانوني سليم للتعامل مع جميع أشكال العنف الجنساني في المفاوضات مع الجماعات المسلحة الأخرى. وينبغي للمجلس أيضا أن يواصل دعم عمل محكمة السلام الخاصة، لا سيما فيما يتعلق بقرار مباشرة القضية 11 وضمان مشاركة المنظمات النسائية ومنظمات مجتمع الميم في تلك العملية الانتقالية.

خامسا، ينبغي للمجلس أن يحث الحكومة على التشاور باستمرار مع النساء وأفراد مجتمع الميم في وضع خطة عملها الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها. فالتعيين لا يعني دائما المشاركة.

ينبغي أن نفكر في كولومبيا بوصفها مختبرا لتنفيذ مبادئ المساواة وعدم التمييز واستيعاب الجميع، وهي مبادئ أساسية في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد يشكل النجاح أو الإخفاق في التعامل مع حالتنا سابقة مهمة لحماية حقوق مجتمع الميم في أماكن أخرى من العالم. ونأمل أن يغتنم المجلس الفرصة ليكون قدوة يحتذى بها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة سانشيز بويتراغو على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، والسيدة مارسيلا سانشيز بويتراغو على إحاطتيهما اليوم، وأرحب بحضور وزير الخارجية لويس غيلبرتو موريبو أوروتيا جلستنا. وأود أيضا أن أشكر الحكومة الكولومبية على استضافة مجلس الأمن في شباط/فبراير. لقد كانت الزيارة فرصة مهمة لنا لنرى بأم أعيننا التقدم المحرز والتحديات في الميدان ولإظهار التزام المجلس المستمر بدعم إحلال سلام مستدام في كولومبيا.

إن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم المبرم في عام 2016 هو خريطة طريق لتحقيق السلام والأمن من خلال إحداث تحولات في الأقاليم. ونرحب بالتزام الحكومة بتنفيذه الكامل، وكانت تلك واحدة من الرسائل الرئيسية التي سمعناها خلال زيارتنا. ونشجع الحكومة على الاستفادة الكاملة من هيكل السلام لعام 2016 للوفاء بما تعهدت به من التزامات في الاتفاق. ولجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه هي آلية مهمة لدفع ذلك التقدم ونتطلع إلى رؤيتها تواصل الاجتماع بطاقة والتزام مستدامين من جميع الأطراف. ونرحب أيضا بالتزام الحكومة بالإصلاح الريفي، بما في ذلك الإعلان عن تخصيص 8 ملايين دولار للصندوق الإنمائي المعني بالنساء الريفيات.

وكما أوضحت السيدة سانشيز بويتراغو، ما زال العنف والإجرام – بما في ذلك قتل المقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد مجتمع الميم – يقوضان تنفيذ الاتفاق. وندعو الحكومة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة هذا الأمر، بما في ذلك من خلال تقديم المزيد من الدعم لتدابير الوقاية والحماية ومضاعفة جهودها للتصدي للإفلات من العقاب. وثمة دور مركزي لمحكمة السلام الخاصة باعتبارها جزءا من هيكل العدالة الانتقالية المنشأ بموجب الاتفاق النهائي، وأرحب بحضور رئيسها، السيد روبرتو فيدال، اليوم. وكما يشير الأمين العام في تقريره (S/2024/267)، فقد أثار أعضاء سابقون في أمانة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بعض الشواغل بشأن نطاق عمل المحكمة. ونشجع الطرفين على معالجة خلافاتهما من خلال حوار بناء ومفتوح.

وفيما يتعلق بحوارات السلام الحالية، فإننا نرحب بتمديد وقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني والتقدم المحرز في إطلاق سراح المعتقلين. وندعو الآن جيش التحرير الوطني إلى الوفاء بالتزاماته بحماية السكان المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني والمضي قدماً في عملية سياسية أوسع نطاقاً.

وندين الهجمات التي شنتها مؤخرا الجماعة المسماة "هيئة الأركان العامة المركزية" على كل من السكان المدنيين وقوات الأمن. وتشكك هذه الهجمات في التزام هذه الجماعة بانتهاج الحوار بدلاً من العنف. وندعو الجماعة إلى إظهار الإرادة الحقيقية للعمل من أجل السلام.

وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، ليكن عام 2024 عام التنفيذ. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم السلام الدائم والواسع النطاق في كولومبيا.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو، الذي سيشرفنا بمشاركته يوم الخميس في منتدى التعاون الدولي في سويسرا للتحدث عن عملية السلام الكولومبية. وأود أيضا أن أشكر السيدة سانشيز بويتراغو على بيانها.

وأود أيضًا أن أعرب عن امتناني للوزير موريسيو أوروتيا، الموجود معنا هنا اليوم، على التعاون الممتاز مع أعضاء المجلس خلال الرحلة إلى كولومبيا التي جرت في شباط/فبراير. وفي تلك المناسبة، استطاع المجلس الوقوف عن كثب على جهود السلام الجارية وكيف تسعى الحكومة إلى تحقيق هدف "السلام الشامل" من خلال الحوار، وهو جهد تؤيده سويسرا. وأبرزت المناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة رغبة السكان في تحقيق سلام دائم في جميع أنحاء البلد.

وأود في ذلك الصدد أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، إن ضمان العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة أمر أساسي لنجاح عملية السلام. ومحكمة السلام الخاصة في صميم تلك الجهود. ولذلك، فقد نظمت سويسرا يوم أمس حدثا بحضور رئيس تلك الهيئة، مما أتاح الفرصة لاكتساب فهم أفضل بشأن التقدم المحرز والفرص والتحديات التي ينطوي عليها تعزيز العدالة والمصالحة. كما أتاح تبادل الآراء منبراً لمعالجة شواغل الموقعين على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. والحوار والنظر الشامل في جميع شواغل الأطراف المعنية أمران حاسمان لإيجاد مسار مشترك للمضي قدما. وعلاوة على ذلك، وبينما تشدد سويسرا على استقلالية محكمة السلام الخاصة، فإنها تدعو إلى تعزيز التنسيق بين السلطات المعنية لضمان الإعداد الكافي لتنفيذ العدالة التصالحية قبل إصدار الأحكام الأولى.

ثانيا، لا تزال سويسرا تشعر بالقلق إزاء العنف المستمر ضد الفئات المهمشة، ولا سيما الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ويعلق الكولومبيون آمالا كبيرة على عمليات السلام الجارية، ولذلك فمن الأهمية بمكان معالجة مسائل المشاركة والأمن في الأقاليم بسرعة. وبغية كفالة وتعزيز الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين، تدعو سويسرا إلى مزيد من التنسيق داخل المؤسسات. وفيما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين، نرحب باعتماد البرنامج الشامل لإعادة الإدماج والنظام الوطني لإعادة الإدماج وندعو إلى الإسراع في تنفيذهما. ويجب إدراج مسائل إعادة الإدماج في خطط التنمية على مستوى البلديات والمقاطعات. ويجب أيضا التعجيل بتلك العملية.

ثالثاً، ترحب سويسرا بتجديد وقف إطلاق النار الثنائي المؤقت مع جيش التحرير الوطني لمدة 180 يوماً، على الرغم من الصعوبات التي جوبهت خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات. وندعو إلى مواصلة الحوار في الجولة السابعة من المفاوضات. نلاحظ مع القلق أعمال العنف الأخيرة التي ارتكبتها مؤخرا هيئة الأركان المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ومن الضروري احترام وتنفيذ الالتزام الصريح للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بتحسين حماية المدنيين، على النحو المتفق عليه خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات. وبصفتنا البلد الضامن لتلك العملية، نأمل أن تؤدي المفاوضات إلى إعادة إرساء وقف إطلاق النار على نطاق البلد وتحقيق المزيد من التقدم في هذا الصدد.

وقد أبرزت الزيارة الأخيرة لمجلس الأمن أهمية استمرار الدعم من جانب المجلس والمجتمع الدولي لتحقيق السلام الدائم في كولومبيا. وعلاوة على ذلك، فقد أظهرت أيضاً التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه توحيد الموقف في مجلس الأمن على عملية السلام.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته التي قدمها اليوم. وأشكر السيدة مارسيلا سانشيز بويتراغو على إحاطتها الهامة. وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية كولومبيا في هذه الجلسة.

تقدر الولايات المتحدة الفرصة التي أتيحت لها للانضمام إلى المجلس في رحلته الهامة إلى كولومبيا في وقت سابق من هذا العام. ونشكر حكومة كولومبيا على استضافة الزيارة.

وتكرر الولايات المتحدة التأكيد على دعمها القوي لمواصلة تنفيذ الاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. والإسراع بالجهود المبذولة نحو التنفيذ الكامل أمر بالغ الأهمية لجهود كولومبيا من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق العدالة لضحايا النزاع، إلى جانب أهداف كولومبيا المتعلقة بالأمن والاستقرار ومكافحة المخدرات.

ونرحب بالحوار المستمر بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، بما في ذلك الجولة السادسة من المحادثات في كوبا، فضلا عن نشر بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لأكثر من 100 فرد لدعم آلية الرصد والتحقق لوقف إطلاق النار الثنائي. ويسرنا أن نسمع تقارير تفيد بأن الآلية تساعد على تخفيف حدة النزاع وأن وقف إطلاق النار قد تم تمديده. ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة التحقق لتنفيذ الأحكام المعلقة من اتفاق السلام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية.

ونشجع الحكومة الكولومبية على مواصلة التشاور بانتظام مع مختلف فئات النساء والمجتمع المدني من مجتمع الميم الموسّع من أجل وضع خطة العمل الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن في كولومبيا وتنفيذها بالكامل، وضمان إدماج حقوقهم ومنظوراتهم بشكل كامل.

ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في تنفيذ الفصل المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل، وهو جانب أساسي من جوانب الاتفاق. ويجب بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق الحصول على الأراضي، لا سيما للمجتمعات العرقية المهمشة.

ندين أعمال العنف التي ارتكبتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي يومي 16 و 17 آذار/مارس ضد مجتمعات الشعوب الأصلية في بلدية توريبيو، كاوكا. وعلى وجه الخصوص، ننعى وفاة زعيمة المجتمع المحلي كارميلينا أسكوي يولي وإصابة اثنين من حراس

الشعوب الأصلية. ووفقًا للتقارير، فقد شن منشقون عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية هجوما عليها هي وآخرين بعد احتجاجاتهم على التجنيد القسري للقُصَّر من جانب الجماعات المسلحة.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد العنف في مناطق مثل أنتيوكيا وكاوكا وتشوكو ونارينيو وبوتومايو، وهذا العنف يهدد بشكل خاص سلامة ونماء مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

ونواصل مراقبة المناقشات الدائرة بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وستواصل الولايات المتحدة انتظار حدوث مزيد من التقدم في تلك الجهود قبل النظر في توسيع ولاية بعثة التحقق في كولومبيا لتشمل رصد وقف إطلاق النار بين القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي والحكومة الكولومبية. ولا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بلا عوائق، ولا سيما فيما يتعلق بمنظمات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، فضلا عن حماية المدنيين، تكتسي أهمية قصوى.

ولا يزال جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وجماعة سيغوندا ماركيتاليا مصنفة كمنظمات إرهابية أجنبية بموجب قانون الولايات المتحدة، وتدل هذه التصنيفات على تضامن الولايات المتحدة مع كولومبيا في جهودها لدعم الضحايا في سعيهم إلى معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة.

لقد أظهرت عمليات السلام السابقة أن وضع استراتيجية أمنية أمر ضروري للضغط على الجماعات المسلحة غير المشروعة للتفاوض بحسن نية وتجنب الإفلات من العقاب على انتهاكاتها.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته الشاملة. ونرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا في هذه الجلسة.

تبقى كولومبيا مثالاً فريداً وملهماً إلى حد كبير. فلم تتطوع حكومتها بتنفيذ مجموعة معقدة من التزامات المصالحة الوطنية فحسب، بل طلبت من مجلس الأمن رصد هذه العملية والإشراف عليها. ونذكر دائماً بذلك القرار ونشيد به، وبالجهود المستمرة التي تبذلها الدولة الكولومبية وجميع المشاركين في اتفاقات السلام. ونحن على ثقة من أن هذه هي بالضبط الطريقة التي نظر بها الكولومبيون إلى الزيارة التي قام بها مجلس الأمن في شباط/فبراير.

وبطبيعة الحال، فإن زيارة المجلس وحدها لم تتح حل المشاكل العديدة لبناء السلام في كولومبيا ولم يكن القصد منها حل هذه المشاكل. لكننا رأينا أن جميع المشاركين يدركون المشاكل ويواصلون حواراً مفتوحاً من أجل حلها بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ونلاحظ التزام السلطات الكولومبية الصادق بالتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2024/267)، تم أخيراً وضع الإطار القانوني والأساسي لاتفاق السلام النهائي. وما تبقى هو أهم التحديات، ألا وهو التنفيذ الفعلي لأحكام الوثيقة.

ومما يؤسف له أن العملية لا تزال تسير بوتيرة بطيئة في الوقت الراهن، مما أثار انتقادات مبررة من الموقعين على الاتفاق، أي المقاتلين السابقين وضحايا النزاع. ولا يزال مستوى العنف المسلح مرتفعاً للغاية. ونحن نرفض الهجمات المستمرة ومحاولات الاغتيال ضد المقاتلين السابقين، الذين يجب أن تقدم لهم ضمانات أمنية كافية وأن تتاح لهم فرصاً للعودة إلى الحياة المدنية. ونلاحظ أيضا شواغل الموقعين على اتفاق السلام فيما يتعلق بطرائق عمل محكمة السلام الخاصة. ونحن على ثقة من أن الخلافات ستحل عن طريق الحوار الشامل للجميع مع الحفاظ على استقلالية عمل هذه الهيئة البالغة الأهمية للعدالة الانتقالية.

ونعتقد أن مبادرة إدارة الرئيس بترو أوريغو للدخول في حوار مع الميليشيات المسلحة في إطار عملية "السلام الكامل" جعلت عملية بناء السلام في البلد أوسع وأشمل. وفي الوقت نفسه، لكي تكون العملية أنجع ويمكن التنبؤ بها، سيكون من المفيد وضع خريطة طريق فريدة لسياسة الدولة تنص على مهام محددة ومواعيد نهائية لتنفيذها.

وما فتئت روسيا تدعو إلى إشراك جيش التحرير الوطني في عملية السلام، ويسرنا رؤية وقف إطلاق النار مع هذه الجماعة المسلحة غير القانونية ينجح بشكل عام. ونقدر إسهام بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في منع الاشتباكات المحتملة بين الأطراف في إطار آلية رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه.

ونحن ندرك الصعوبات التي تعترض المفاوضات مع المنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، الذين تعتبر هجماتهم المستمرة على المدنيين وعمليات الاختطاف وتجنيد القصر غير مقبولة. وأشد الفئات معاناة من العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة غير القانونية هي الشعوب الأصلية والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي.

وتلقينا مؤخراً معرفة مباشرة من قادة السكان الأصليين من مقاطعة كاوكا. وخلال زيارتهم الأولى إلى نيويورك، أطلعونا على شواغلهم. ونحيط علما بنداءاتهم، لا لتفعيل الفصل المتعلق بالشؤون الإثنية من اتفاق السلام النهائي فحسب، بل وأيضا لإعطاء السكان الأصليين دوراً أكبر في الحوار مع الجماعات المسلحة التي تسبب لهم أنشطتها معاناة كبيرة.

ونشدد على أنه، بغض النظر عن التقدم المحرز بشأن مختلف مسارات التفاوض، يجب أن يظل تنفيذ الاتفاق النهائي لعام 2016 أولوية غير مشروطة ومعياراً لجميع الجهود التي تبذلها السلطات الكولومبية لبناء السلام.

وستواصل روسيا، باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن، دعم عملية السلام في كولومبيا لكي تكون مستدامة ولا رجعة فيها، وكذلك دعم عمل البعثة بقيادة كارلوس رويس ماسيو.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وموزامبيق، فضلا عن بلدي، غيانا (مجموعة 3+1).

ونود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، والسيدة مارسيلا سانشيز بويتراغو، على مشاطرة وجهات نظرها. ونرحب أيضا بمشاركة وزير خارجية كولومبيا بالنيابة، معالي السيد لويس غيلبرتو موريبو – أوروتيا، ونشكر من خلاله حكومة كولومبيا على الترتيبات الممتازة التي اتخذتها لزيارة المجلس في شباط/فبراير.

تشكل كولومبيا مثالاً إيجابياً على تسوية النزاعات من خلال الحوار الشامل للجميع وتنفيذ اتفاقات السلام على الرغم من الطابع المعقد والصعب للنزاع. وتشيد مجموعة 3+1 بالجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الكولومبية لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

وكانت الزيارة التي قام بها المجلس مؤخراً فرصة طيبة للاطلاع على هذه الجهود مباشرة وتقييم التحديات التي تواجهها حكومة كولومبيا وشعبها والفرص التي تتاح لهما في تنفيذ اتفاق السلام.

ونشيد باستمرار إعطاء الأولوية للإصلاح الريفي ونحيط علماً بالتطورات الإيجابية التي حدثت تحقيقا لهذه الغاية، بما في ذلك زيادة المخصصات لمشاريع التنمية الزراعية، وإحراز تقدم في السجل العقاري وتخصيص الأموال لدعم مشاريع المرأة. ويسرنا أيضاً الخطوات المتخذة لتحسين مشاركة منظمات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في الإصلاح الريفي. غير أننا نحث على إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك الموافقة على خطة الصحة الريفية. من الأهمية بمكان معالجة المسائل المتعلقة بالأراضي من أجل تقدم عملية السلام واستدامتها. ونقدر الجهود التي تبذلها الحكومة في هذه الصدد، إلا أننا نلاحظ التحديات المستمرة التي تواجه تسليم الأراضي للمستفيدين بشكل نهائي. وتحث مجموعة A3+ على تسريع جهود الحكومة في هذا الصدد.

ولا يزال عدم إحراز تقدم جوهري في تنفيذ الفصل المتعلق بالشؤون الإثنية مثيراً للقلق. ونلاحظ أنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحقق سوى أربع من مؤسسات التنفيذ الـ 23 أهداف الفصل المتعلق بالشؤون الإثنية لعام 2023. ونقدر الجهود المبذولة للتعجيل بتنفيذ هذ الفصل ونشدد على أهمية تكثيف هذه الجهود من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

كما نرحب باستكمال خطة العمل الوطنية الكولومبية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ونتطلع إلى إطلاقها في نيسان/أبريل 2024. ويكتسي إشراك المرأة أهمية حاسمة بالنسبة لجهود بناء السلام.

ونرحب بالنهج الذي تتبعه حكومة كولومبيا في السعي إلى إحلال السلام من خلال الحوار مع الجماعات ذات الصلة. فالمفاوضات الجارية بين الحكومة وجيش التحرير الوطني وتمديد وقف إطلاق النار خطوتان جديرتان بالترحيب لعملية السلام.

بيد أن مجموعة 3+1 تدين بشدة أعمال العنف التي ارتكبتها هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي ضد مجتمعات السكان الأصليين والتي أسفرت عن وفاة أحد زعماء السكان الأصليين. ونحيط علماً بقرار الحكومة تعليق وقف إطلاق النار مع هيئة الأركان العامة المركزية في بعض المناطق وسنواصل رصد هذا الوضع عن كثب. ونحث الأطراف المعنية على العودة إلى طريق السلام لصالح الشعب الكولومبي. ونأمل أن نرى مزيداً من التقدم في محادثات السلام مع الجماعات الأخرى. ونعتقد أن هذه الاتفاقات ستؤدي إلى انخفاض أعمال العنف في الميدان وإلى تحسين الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة.

ونشيد بالعمل الذي تقوم به محكمة السلام الخاصة والتقدم المستمر الذي تحرزه. وبالنظر إلى الأحكام الوشيكة، ندعو إلى تعزيز التنسيق بين الحكومة ومحكمة السلام الخاصة وأصحاب المصلحة الآخرين تيسيراً لتنفيذ هذه الأحكام. وندرك أهمية اليقين القانوني لدى الخاضعين لولاية محكمة السلام الخاصة وضرورة تحقيق العدالة للضحايا على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، نؤيد دعوة الأمين العام إلى إجراء حوار بناء مع جميع الأطراف المعنية في إطار اتفاق السلام النهائي.

ولا تزال الحالة الأمنية في كولومبيا تشكل تهديداً لنجاح تنفيذ اتفاق السلام. وتدين مجموعة 3+1 قتل المقاتلين السابقين. ونلاحظ أنه، منذ توقيع الاتفاق النهائي، قُتل 87 من المقاتلين السابقين بينما كانوا مشمولين بتدابير الحماية أو ينتظرونها. ونحث حكومة كولومبيا على زيادة الجهود لتحسين تدابير الحماية على وجه السرعة.

وندين أيضا استمرار أعمال العنف ضد زعماء المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان ومجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، لا سيما النساء والأطفال. كما أن استمرار تجنيد الأطفال يثير قلقاً شديداً. وندعو كل الجماعات المسلحة إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم على الفور.

ونلاحظ مع القلق أن التشريد والحبس ما زالا يتجهان نحو الارتفاع في أجزاء كثيرة من البلد، ولا سيما ساحل المحيط الهادئ والمناطق الحدودية. ونشيد بالجهود المبذولة للاستجابة لتلك التحديات ولضمان حماية السكان المشردين قسرا. تحث المجموعة الحكومة على زيادة وجود الدولة وسيطرتها على جميع الأراضي لضمان سلامة وحماية السكان المدنيين والحد من انعدام الأمن في البلد. فذلك ضروري أيضا لاستدامة المكاسب التي تحققت حتى الآن في تنفيذ اتفاق السلام وتنفيذه بنجاح ككل.

وفي الختام، تعيد المجموعة تأكيد دعمها الكامل لحكومة وشعب كولومبيا في التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي والعمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أنا أيضا أن أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والسيدة مارسيلا سانشيز بويتراغو على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية كولومبيا، السيد لويس غيلبرتو موريو أوروتيا، هنا هذا الصباح وأن أشكره على تنظيم زيارة مجلس الأمن إلى كولومبيا في شباط/فبراير.

تواصل فرنسا تقديم دعمها الصادق لعملية السلام في كولومبيا. ويكتسي التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم أهمية قصوى، وترحب فرنسا بالتزام حكومة كولومبيا الحازم في ذلك الصدد. ونحث الحكومة على مواصلة جهودها لترجمة ذلك الالتزام إلى تغييرات مادية ملموسة يمكن تنفيذها بسرعة لصالح السكان. وينبغي أن يكون ذلك هو الحال بصفة خاصة في مجالات التنمية والإصلاح الريفي والحصول على الأراضي وتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي والعدالة الانتقالية.

وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية في سياق المفاوضات مع الجماعات المسلحة. إن تمديد وقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني خطوة أخرى نحو السلام في كولومبيا، ويجب أن تستمر المفاوضات مع الجماعة التي تسمى نفسها هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي من أجل المجتمعات المتضررة من العنف، التي يجب أن ترى فوائد تلك المفاوضات. كما نرحب بالتقدم الذي أحرزته محكمة السلام الخاصة. فالعدالة الانتقالية ركيزة أساسية لاتفاق السلام، ومن المهم الحفاظ على توازنها الأساسي. وستفتح الأحكام التصالحية الأولى فصلا جديدا في المصالحة. وذلك يصب في مصلحة الضحايا والمقاتلين السابقين الذين شاركوا في تلك العملية.

وتضطلع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بدور أساسي في الدعم المتعدد الأوجه لتنفيذ الاتفاق النهائي. وقد شهدنا العمل الرائع الذي يُضْطَلَع به في الميدان خلال زيارة أعضاء المجلس في شباط/فبراير. ونحن على استعداد للنظر في تمديد ولاية البعثة لتشمل رصد تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها عقب المناقشات مع هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. إن الاتفاق النهائي في كولومبيا إنجاز تاريخي، ويجب أن يكفل تنفيذه تنفيذا كاملا – على الرغم من التحديات العديدة المتبقية – أن يستمر في أن يكون معيارا لعمليات السلام.

السيد دلا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ بشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وممثلة المجتمع المدني، السيدة مارسيلا سانشيز بويتراغو، وبالتنويه بوجود وزير خارجية كولومبيا في القاعة، السيد لويس غيلبرتو موريو أوروتيا، الذي أود أيضا أن أشكره على مساعدته في إنجاح زيارة مجلس الأمن.

وأود أن أسلط الضوء على عمل منظمي الزيارة إلى كولومبيا، الذين وضعوا جدول أعمال متوازنا وشاملا. وستكفل الاجتماعات مع جميع الأطراف المهتمة بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم رؤية شاملة وشفافية أكبر في عملنا. وينبغي أن تحفز الزيارة حكومة كولومبيا وشعبها على مواصلة العمل من أجل سلام شامل وجامع. وستبعث الفرصة الثمينة للقاء ممثلي الضحايا والنساء والشباب والمجموعات الإثنية والعرقية على مواصلة العمل البناء بشأن التحديات التي لا تزال قائمة في تنفيذ الاتفاق النهائي. إن الاستماع إلى قصصهم يضفي وجها إنسانيا على عملية السلام والبحث عن الحقيقة والعدالة، ويؤكد على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية. فالكولومبيون يريدون السلام، ويجب أن يظل مجلس الأمن ملتزما بذلك الهدف. وأقدر الجهود المبذولة للنهوض بتنفيذ مختلف جوانب الاتفاق النهائي والزخم المتجدد وراء مسائل مثل الإصلاح الريفي الشامل والفصل العرقي.

ويبعث على الأمل أن جوانب من قبيل تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل قد أعطيت الأولوية من خلال التخصيص التدريجي للأموال للتعجيل بتوفير الأراضي والتنمية الريفية في المناطق المتأثرة بالفقر وعدم المساواة. وأحث الحكومة على مواصلة جهودها لتحقيق تلك الأهداف الهامة، مثل إنجاز أول سجل للأراضي الريفية في كولومبيا. والعمل على التعجيل بتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية أمر حيوي، بما في ذلك من خلال لجان رفيعة المستوى ترصد تطبيق الالتزامات بإكمال ما لا يقل عن 60 في المائة من تنفيذ الفصل بحلول عام 2026.

ويساور وفد بلدي القلق إزاء استمرار العنف في المناطق الريفية الذي قد يعوق التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. ومن الأهمية بمكان أن تمضي مبادرات الحوار بين الحكومة والجماعات المسلحة قدما بغية وضع حد نهائي لجميع الأنشطة التي تهدد السلام في كولومبيا والمنطقة. ويجب القضاء على العنف ضد الزعماء المجتمعيين، ولا سيما النساء. ويجب التحقيق في قتل المدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والسكان في المناطق الريفية وتقديم مرتكبيه إلى العدالة. ويؤثر العدد الكبير من حالات التشريد القسري بشكل غير متناسب على المجتمعات الإثنية، التي تمثل 67 في المائة من المتضررين، وهذا ما يجعل وجود الدولة ضروريا في تلك المناطق.

إن نتائج الجولة السادسة من المحادثات بين جيش التحرير الوطني والحكومة في كوبا تبعث على الأمل. وفي ذلك الصدد، فإن عمل آلية الرصد والتحقق والتدابير الرامية إلى منع الاشتباكات المسلحة المحتملة أمران أساسيان. وإكوادور متفائلة بأنه يمكن إنشاء النظام الوطني لإعادة الإدماج واعتماده قريبا. وسيكون من الأهمية بمكان مواصلة تنفيذ التدابير اللازمة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين من هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في الحياة المدنية.

وأخيرا، أعيد تأكيد دعمنا للاتفاق النهائي لعام 2016 ومؤسساته وعمل بعثة التحقق في تنفيذ الاتفاق. لقد رأيت، خلال زيارتنا، العمل الصعب الذي أنجز للوفاء بولايتها، ولذلك آمل أن تستمر على ذلك الطريق.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للسيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وعلى إسهامات بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في عملية السلام في البلد. كما أشكر السيدة مارسيلا سانشيز بويتراغو على إحاطتها وأرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية كولومبيا، السيد موريو أوروتيا، الذي ينضم إلينا اليوم.

لقد تمكنت، بعد أن شاركت في زيارة مجلس الأمن إلى كولومبيا في شباط/فبراير، من رؤية أن لدى حكومة كولومبيا وشعبها على حد سواء تطلعات متلهفة إلى السلام من خلال التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم وسياسة "سلام كامل"، بدعم من بعثة التحقق والمجلس. وتشعر جمهورية كوريا، بوصفها عضوا في المجلس، بمسؤولية أقوى عن العمل من أجل عملية سلام ناجحة في كولومبيا. ونرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في تنفيذ الاتفاق النهائي ومبادرة حوار السلام الجارية مع مختلف الجماعات المسلحة. ولضمان بقاء عملية السلام في كولومبيا على المسار الصحيح، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، نشيد بالحكومة الكولومبية على التزامها الثابت بإيلاء الأولوية للإصلاح الريفي الشامل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع على نحو مباشر. وقد أرست مخصصات الميزانية الكبيرة للحكومة الكولومبية في عام 2024 للوكالة الوطنية للأراضي ووزارة الزراعة والتنمية الريفية، فضلا عن قرارها بإنشاء 200 لجنة إقليمية للإصلاح الريفي، أساسا تمكينيا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأهداف المتفق عليها لإضفاء الطابع الرسمي على الأراضي وتوزيعها، بعد سبع سنوات من توقيع الاتفاق النهائي، تواجه تأخيرات كبيرة على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الإدارة الحالية. وقد لا تكون جهود الحكومة الكولومبية وحدها كافية لمواجهة ذلك التحدي. وندعو إلى اتخاذ إجراءات تعاونية لتعزيز التنفيذ الشامل لاتفاق السلام عبر المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، إلى جانب مشاركة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها لجنة بناء السلام. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا أن تُسهم في ذلك بتوفير مزيد من المعلومات لجميع الجهات المعنية بشأن القائمة التفصيلية للأهداف الفصلية لعملية الإصلاح الزراعي والقيود الرئيسية ومجالات التعاون المحتملة في تقارير الأمين العام المقبلة. إن الإصلاح الزراعي الذي أجرته كوريا في خمسينيات القرن العشرين، جنباً إلى جنب مع التنمية الريفية في بلدنا التي اكتسبت زخماً لأول مرة في سبعينيات القرن العشرين، كانت نقطة انطلاق إلى حيث وصلت كوريا اليوم. واستناداً إلى تلك التجربة، نعمل مع الحكومة الكولومبية لتعزيز جهودها في مجال التنمية الريفية، كما ناقش رئيسا بلدينا في أيلول/سبتمبر الماضي.

ثانياً، نُسلّم بأن دور محكمة السلام الخاصة حاسم لتنفيذ اتفاق السلام النهائي. ونشيد بالجهود التي تبذلها المحكمة لتحقيق اعتراف المشاركين في النزاع مؤخراً بالمسؤولية، بمن فيهم الأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وأفراد قوات الأمن العام. ونتطلع أيضاً إلى الأحكام التصالحية الأولى التي ستصدر قريباً. بيد أننا نشعر بالقلق، على الرغم من التقدم الذي أحرزته المحكمة، إزاء التوترات الأخيرة بينها وبين القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي فيما يتعلق بنطاق

العفو وتركيز التحقيقات. ولا بد من تنفيذ العدالة الانتقالية، مهما كانت العقبات. ونشدد على أهمية الحوار البنّاء في تضييق الخلافات بين المحكمة والقادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والكيانات الحكومية، من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام.

أخيراً، رحبت جمهورية كوريا بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في مبادرة حوار السلام مع جيش التحرير الوطني التي حققت تمديداً لوقف إطلاق النار لمدة 108 أيام، وإطلاق سراح 26 رهينة، واتفاقاً لإنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين لدعم عملية السلام مع جيش التحرير الوطني. ونرحب أيضاً ببدء عملية حوار السلام مع جماعة سيغوندا ماركيتاليا. وعلى الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الثاني/يناير بشأن تمديد وقف إطلاق النار بين الحكومة الكولومبية والجماعة المسلحة المشار إليها باسم هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، نشير إلى أن الاتفاق قد عُلّق مؤخراً بسبب العنف الذي ارتكبته القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي ضد مجتمعات السكان الأصليين في مقاطعة كاوكا. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء جميع أشكال العنف التي تمارسها الجماعات المسلحة ضد المدنيين، بمن فيهم المقاتلون السابقون والزعماء الاجتماعيون والشعوب الإثنية والنساء. ونشدد أيضاً على أهمية تنفيذ الأحكام العامة الواردة في الاتفاق النهائي والجهود التي تبذلها بعثة التحقق لإدماج منظور جنساني في ولايتها بغية ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة في عملية السلام.

تمكنت جمهورية كوريا من تحقيق السلام والرخاء بفضل دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك كولومبيا، خلال الحرب الكورية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل مع جميع الجهات المعنية بغية تهيئة بيئة مؤاتية لسلام دائم في كولومبيا.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو والسيدة مارسيلا سانشيز بويتراغو على إحاطتيهما. وأرحب أيضاً بوزير الخارجية لويس غيلبرتو موريّو أورّوتيا.

في المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس بشأن منع نشوب النزاعات في الشهر الماضي (انظر S/PV.9574)، أشار بعض المشاركين إلى كولومبيا بوصفها مثالاً جيداً لبلد يحقق السلام. وتؤيد اليابان بقوة التزام كولومبيا المستمر بـ "السلام الكامل" المستند إلى مفهوم الأمن البشري الذي يدعو إلى حماية جميع الأفراد وإدماجهم وإنشاء آليات مستقرة لذلك الغرض. وتتجلى جهود كولومبيا أيضاً في الموافقة مؤخراً على خطة استراتيجية للأمن والحماية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، فضلاً عن التقدم المحرز في الإصلاح الريفي الشامل الذي يخصص الأراضي للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم المقاتلون السابقون. وبغية مواصلة تنفيذ حماية المقاتلين السابقين وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى وإعادة إدماجهم، فإن أدوار مؤسسات الأمن والعدالة حاسمة أيضاً. ومن هذا المنطلق، نأمل أن تجد محكمة السلام الخاصة، إلى جانب جميع الأطراف المعنية، سبيلاً للتغلب على العقبات الأخيرة، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2024/267).

ونرحب بالتقدم المحرز بشأن خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وبشأن الأحكام الجنسانية للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم في كولومبيا. تُسهم المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والهادفة والآمنة لجميع الجهات الفاعلة في عملية السلام، بما في ذلك التفاوض والوساطة والمصالحة، في بناء مجتمع قادر على الصمود. وتؤكد اليابان من جديد أن هذه الإصلاحات والخطط الواردة في الاتفاق النهائي وغيره من اتفاقات وقف إطلاق النار ينبغي توزيعها إلى استراتيجيات ملموسة على الصعيدين المحلي والمجتمعي، تنفذ بفعالية على أرض الواقع. وقد أعيد التأكيد على أهمية ذلك النهج خلال زيارة المجلس إلى كولومبيا في شباط/فبراير. وينبغي للاستراتيجيات الملموسة أن تجسّد وجهات نظر الجهات المعنية والمستفيدين، بمن فيهم الضحايا والمجتمعات الريفية والشعوب الإثنية والمقاتلون السابقون وجميع الكولومبيين الآخرين، بغض النظر عن نوع الجنس، حتى تتمكن جميع تلك الجهات الفاعلة من خوض تجربة الأثر الإيجابي.

وإذ أنتقل إلى مفاوضات السلام الجارية، ترحب اليابان ببدء عملية حوار السلام بين الحكومة وجماعة سيغوندا ماركيتاليا وتمديد اتفاق

وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. يشمل ذلك تعليق عمليات الاختطاف طلباً للفدية، وهو الأمر الذي ينبغي التمسك به بحزم. وتشيد اليابان ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لدعمها جهود كولومبيا لتعزيز الحوار. في الختام، نؤكد من جديد دعمنا الثابت لكولومبيا ومساعي شعبها لاستدامة السلام.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيّو والسيدة سانشيز بويتراغو على إحاطتيهما. وأود أيضاً أن أنضم إلى الأعضاء الآخرين في الترحيب بحضور معالي الوزير موريّو أورّوتيا في الجلسة.

خلال زيارة المجلس إلى كولومبيا في شباط/فبراير، سمع الأعضاء تأكيدات مباشرة عن التزام الحكومة بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم وتحقيق سلام شامل وجامع في البلد. ونعرب عن تقديرنا للجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة في ذلك الصدد ونشيد بالشجاعة والتصميم اللذين يظهرهما شعب كولومبيا في سعيه إلى حل المسائل المعنّدة والعميقة الجذور. ونشيد بصفة خاصة بالتقدم المحرز نحو تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل، وهو جانب أساسي من جوانب الاتفاق.

في الوقت نفسه، نشجع على اتخاذ المزيد من الإجراءات السريعة والملموسة لترجمة سياسات الحكومة وخططها لتنفيذ مختلف أجزاء الاتفاق، ولا سيما أحكامه المتعلقة بنوع الجنس، إلى نتائج ملموسة. ومن المجالات التي تمس الحاجة فيها إلى هذه الإجراءات حماية المدنيين. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الزيادة المبلغ عنها في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة. يجب أن يتوقف ذلك. وندعو إلى وضع حد فوري لجميع أشكال العنف ضد السكان المدنيين، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني. تُذكرنا الأحداث التي وقعت في كاوكا قبل ثلاثة أسابيع على نحو صارخ بالتحديات الأمنية، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتنفيذ تدابير الضمان الأمني تنفيذا سريعا لحماية مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي، فضلا عن الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال وأفراد مجتمع الميم الموسع والمدافعين عن حقوق الإنسان وبناة السلام وقادة المجتمع المدني وغيرهم. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مناقشة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح يوم الجمعة. ويتعين على الأطراف في مناقشاتها مع المجتمع الدولي بشأن الخطط الطويلة الأجل أن تلتزم بتعزيز حماية المدنيين. ويجب أن يكون وقف إطلاق النار مصحوبا بتدابير ملموسة تعود بالنفع على المجتمعات المحلية.

ولا تزال المجتمعات الريفية تعاني بشكل غير متناسب من النزاعات والفجوات الإنمائية على حد سواء، ولا سيما حينما يكون وجود الدولة غير كاف. ولا يكتسي تعزيز الوجود المتكامل للدولة وخدمات الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية أهمية بالغة للنجاح في تنفيذ الاتفاق النهائي فحسب، بل ويرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بنتائج الجهود الجارية لحل النزاع المسلح المستمر في كولومبيا. وفي هذا السياق، نشيد بجهود الحكومة للنهوض بمبادرات الحوار في إطار سياسة "السلام الكامل" التي تنتهجها. ويمثل الإعلان عن أطول وقف لإطلاق النار على الإطلاق مع جيش التحرير الوطني خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

وأود أيضا أن أتطرق بإيجاز إلى عمل محكمة السلام الخاصة. وفي انتظار إصداره الأحكام التصالحية الأولى، سيكون للحوار البناء بين جميع الأطراف المعنية أهمية قصوى في التغلب على كل ما يواجَه من عقبات فيما يتعلق بنطاق الولاية القضائية. ونشجع الحكومة على تزويد محكمة السلام الخاصة بالدعم اللازم وندعو إلى أن يضع في اعتباره مسؤوليته الفريدة عن إقامة العدل على وجه السرعة وبيقين قانوني. ويجب أن يؤدي دوره التاريخي بكونه العنصر القضائي في نظام العدالة الانتقالية، بما في ذلك في الملاحقة الجنائية لمرتكبي العنف الجنسي والجنساني، وخاصة في القضية 11. وبذلك، يمكنه أن يجسد أفضل الممارسات ليس فقط لكولومبيا والمنطقة ككل، بل للعالم بأسره. ويشكل تحقيق العدالة وجبر ضرر الضحايا جزءا لا يتجزأ من فترة ما بعد النزاع وأحد مكوناتها الحاسمة. ولا يمكن للسلام أن يكون مستداما حقا دون تحقيق العدالة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن أعضاء المجلس عاينوا خلال زيارتهم لكولومبيا مدى تأثير النزاع على البيئة التي تشكل ضحيته الصامتة. ولذلك، تؤيد سلوفينيا بقوة إدماج المخاطر الأمنية المتداخلة المتصلة بالمناخ في السياق الأوسع لعملية السلام ولتنفيذ الاتفاق النهائي.

السيد غغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بوزير خارجية كولومبيا في جلسة اليوم وأشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته. واستمعت أيضا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني.

في شباط/فبراير، قام أعضاء المجلس بزيارة ناجحة إلى كولومبيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة كولومبيا على استقبالها الحار وترتيباتها المدروسة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى غيانا، بصفتها رئيسة المجلس حاليا، على تنظيمها الدقيق، وإلى المملكة المتحدة وسويسرا المشاركتين في القيادة على عملهما الجبار. ونتيجة للزيارة، شهد أعضاء المجلس التقدم الهام المحرز في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا وتعزيز وقف إطلاق النار ومحادثات السلام. وشهدنا خلال الزيارة التصميم القوي لمختلف الأطراف في كولومبيا على المضي قدما بعملية السلام، فضلا عن الصعوبات في تنفيذ الاتفاق النهائي، وكان من الواضح وجود العديد من المخاطر والتحديات في طريقها.

وسواء تعلق الأمر بتنفيذ الاتفاق النهائي أو النهوض برؤية البلد المتمثلة في "السلام الكامل"، لا بد أن تحافظ الأطراف في كولومبيا على الثقة والوحدة فيما بينها وتتعلم من الدروس المستفادة وتحدد الأسباب الجذرية للمشكلات وتصوغ السياسات والمبادرات التي تتماشى مع واقع البلد وتلبي احتياجات أصحاب المصلحة ويمكن تنفيذها بطريقة عملية. وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي والمجلس إلى الزيارة بوصفها فرصة لاستعراض عمل المجلس من حيث نظره في عملية السلام في كولومبيا ودعمه لها خلال السنوات القليلة الماضية. وفي ضوء تطورات الحالة والاحتياجات الفعلية في البلد، يلزم تحسين ممارسات السياسات ذات الصلة وتعديلها من أجل تقديم دعم موجه بدقة أكبر. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، ينبغي أن نعزز التنمية الوطنية وأن نعمل لتحقيق السلام المستدام. ووفقا للمعلومات المقدمة خلال الزيارة التي قامت بها الحكومة الكولومبية وممثلون من مختلف مناحي الحياة، فإن إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الاتفاق النهائي والتي لم ترق إلى مستوى التوقعات هي عدم إحراز التقدم في المجالات الرئيسية مثل الإصلاح الريفي وتوزيع الأراضي وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ونشجع حكومة كولومبيا على مواصلة تعزيز جهودها في تلك المجالات ونتطلع إلى أن تفضي هذه الجهود إلى إرساء أساس متين للنهوض بعملية السلام. وفي الوقت نفسه، ندرك الصعوبات والتحديات العديدة التي تواجهها الحكومة الكولومبية في تنفيذ السياسات ذات الصلة. ويحدونا الأمل في أن تقدم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وفقا لولايتها، دعما أكبر في هذا الصدد وأن تنسق مع فريق الأمم المتحدة القُطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة بناء السلام والوكالات الأخرى وأيضا مع الشركاء الدوليين والإقليميين بغية بناء التآزر.

ثانيا، ينبغي أن نعزز عملية الحوار والمصالحة وأن نوطد الزخم من أجل تحقيق السلام. ونرحب باستمرار تمديد وقف إطلاق النار بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني ونتطلع إلى إحراز تقدم إيجابي في الجولة السابعة من محادثات السلام بين الجانبين. ونلاحظ أن تصميم الطرفين على المضي قدما في محادثات السلام لم يتغير مع أن وقف إطلاق النار بين حكومة كولومبيا وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي شهد بعض الانتكاسات. ونرحب أيضا بإعلان الحكومة الكولومبية مؤخرا عن بدء محادثات السلام مع الجماعات المسلحة الأخرى. ونأمل أن تبدي الأطراف في كولومبيا الاستعداد والتصميم اللازمين للدخول في مفاوضات سلمية للحد من النزاع والعنف وتهيئة بيئة مؤاتية للحوار والتشاور ومواصلة توطيد النتائج الفعالة لهذه المحادثات وتوسيع نطاقها.

ثالثا، ينبغي تحسين الحالة الأمنية بطريقة عملية بغية تعزيز الثقة في السلام. ويشير تقرير الأمين العام (S/2024/267) إلى استمرار

الجرائم العنيفة والنزاع المسلح في بعض المناطق في كولومبيا، مما يهدد أمن السكان ويعطل الأنشطة الاجتماعية. وتَعرّض بعض المقاتلين السابقين لهجمات متكررة. وتتسم البيئة الآمنة والمستقرة بأهمية خاصة لتعزيز ثقة جميع قطاعات السكان في العملية. ونؤيد حكومة كولومبيا في التنفيذ الكامل للسياسات الأمنية ذات الصلة ومواصلة زيادة نشرها لقوات الأمن في مناطق النزاع السابقة التي لا تمارس سيطرة فعلية عليها وتعزيز حماية النساء والأطفال والأقليات العرقية والمقاتلين السابقين.

وأشار الممثل الخاص رويس ماسيو والعديد من أعضاء المجلس في بياناتهم إلى عملية العدالة الانتقالية في كولومبيا. وتولي الصين أهمية كبيرة لدور العدالة الانتقالية في تحقيق العدالة وتعزيز السلام والمصالحة. ونأمل أن تعجّل محكمة السلام الخاصة عمله وأن تصدر حكمها الأول في أقرب وقت ممكن.

وتشيد الصين بالعمل الهام الذي قامت به بعثة التحقق بقيادة السيد رويس ماسيو من حيث تعزيز عملية السلام في كولومبيا. ونحن على استعداد لمواصلة دعم البعثة والشركاء الدوليين والإقليميين للإسهام في تعزيز عملية السلام التي يقودها الكولومبيون ويملكون زمامها بدعمنا ومساعدتنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الشاملة. وأرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا لويس غيلبرتو موريبو أوروتيا اليوم وأشكر الحكومة الكولومبية على كرم ضيافتها خلال زيارة مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير. كما أعرب عن امتناننا لمارسيلا سانشيز بويتراغو على شهادتها القوية وأثني على العمل الحيوي الذي تقوم به منظمتها دفاعا عن حقوق الإنسان والعدالة للأشخاص المتنوعين جنسيا في كولومبيا.

تشيد مالطة بشعب كولومبيا على إصراره على مسار السلام المستدام وتعترف بالتقدم الهام الذي أحرزته الحكومة الكولومبية في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونأمل أن نرى تعزيز هذا التنفيذ من خلال اتخاذ إجراءات سريعة وملموسة على أرض الواقع لضمان أن يحقق الاتفاق النهائي تغييرا يفضي إلى التحول ونتائج ملموسة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للنساء والسكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي وأفراد مجتمع الميم الموسّع.

وتثني مالطة على جهود الحكومة الرامية إلى الحد من العنف عبر إجراء حوار مع الجماعات المسلحة. ونرحب بمحادثات السلام الجارية بين الحكومة وجيش التحرير الوطني وبالجولة الجديدة من المحادثات بين الحكومة وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وسيكون من الأهمية بمكان ضمان ألا يطغى العنف على التطورات الإيجابية في محادثات السلام. وتحقيقا لذلك، من المهم للغاية أن تسعى الأطراف إلى تعزيز التزاماتها بحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وأن تتخذ تدابير ملموسة تفيد مباشرة المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. ويشمل ذلك تعزيز الوجود المتكامل للدولة في جميع مقاطعات كولومبيا وأقاليمها.

ومن الضروري وضع ضمانات أمنية لحماية من التزموا بعملية السلام أو المعرضين للعنف والتمييز أو الإكراه، لا سيما فيما يتعلق بالمقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء والشعب الأصلي والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسع).

لقد قتل أكثر من 200 1 من المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين في كولومبيا منذ عام 2016، وقتل 150 آخرين في عام 2023. ونشيد بالتقدم المحرز نحو إطلاق كولومبيا لخطة عملها الوطنية الأولى المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ونهجها المتعدد الجوانب المتعلق بمجتمع الميم الموسّع والمسائل العرقية. ونحث الحكومة على التعجيل بالتنفيذ الكامل للبرنامج الشامل للضمانات المقدمة للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. ويجب إعطاء الأولوية للتحقيق الفعال في الجرائم المرتكبة ضد تلك المجموعات ومقاضاة مرتكبيها.

ويساور مالطة القلق إزاء الزيادة الكبيرة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال المفصلة في أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع

المسلح (S/2023/363). ويساورنا القلق من تأثيرها غير المتناسب على الشعوب الأصلية والكولومبيين من أصل أفريقي، بما في ذلك الزيادة التي طرأت على حالات الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي، التي أثرت بشكل غير متناسب على الفتيات من الشعوب الأصلية والكولومبيات المنحدرات من أصل أفريقي. ويجب على جميع الأطراف أن توقف فورا قتل الأطفال وتشويههم وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان حمايتهم، بما في ذلك القضاء على استخدام الألغام الأرضية. وعلاوة على ذلك، نحث المجموعات المسلحة على الكف عن عمليات اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستغلالهم، وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الأطفال من صفوفها. وندعو إلى تعزيز برامج الوقاية لصالح الأطفال، وندعو السلطات إلى التحقيق مع أي شخص تثبت مسؤوليته عن تلك الانتهاكات ومقاضاته.

إن مالطة تشيد بالتقدم الملموس الذي أحرزته محكمة السلام الخاصة. وأرحب اليوم بحضور السيد روبرتو فيدال رئيس محكمة السلام الخاصة من أجل السلام. ويحدونا الأمل في أن نرى إصدارا فوريا لأحكام تصالحية لضمان تحقيق العدالة الانتقالية لضحايا النزاع. ونحث الأطراف على المشاركة في حوار بناء للتغلب على أي عقبات تصادفها في إطار الاتفاق.

ختاما، وفي ضوء اليوم الهام الذي يتذكر فيه الكولومبيون ضحايا النزاعات، تشيد مالطة بالتقدم المحرز حتى الآن وتؤكد من جديد دعمها الكامل لعملية السلام الكولومبية. ونتطلع إلى مواصلة تنفيذ اتفاق السلام لتحقيق سلام دائم ومستدام لجميع الكولومبيين.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كولومبيا.

السيد موريينو أوروتيا (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعمكم. ونتقدم بالشكر إلى السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبي على جهوده وقيادته لتحقيق السلام في كولومبيا. ونشكر أعضاء مجلس الأمن وقد أحطنا علما باهتمام بتوصياتهم. ونشكر أيضا السيدة مارسيلا سانشيز بويتراغو، المديرة التنفيذية لمنظمة كولومبيا المتنوعة Colombia Diversa وممثلة المجتمع المدني في هذه الجلسة، على قيادتها في كولومبيا لتحقيق استيعاب الجميع الذي تؤيده حكومتنا أيضا وعلى إحاطتها ومنظورها.

إن كولومبيا مثال يحتذى به على الصعيد العالمي. لقد حضرنا إلى مجلس الأمن لنتكلم عن السلام لا عن الحرب. كانت تعليمات الرئيس غوستافو بيترو أوريغو ونائبة الرئيس فرانسيا ماركيس مينا هي تعزيز السلام والحياة والديمقراطية في سياق العدالة الاجتماعية وإدماج الأشخاص والأقاليم التي ظلت مهمشة على مر التاريخ في كولومبيا ومن منظور السياسة الخارجية النسوية. ونجاح كولومبيا في سعيها من أجل السلام سيكون أيضا نجاحا للأمم المتحدة.

ونحن، كدولة، ندرك ونقدر الدعم من المجتمع الدولي قاطبة، الممثل في مجلس الأمن، لسياسة "السلام الناجز" التي تنتهجها حكومتنا وللمجتمع الكولومبي بصفة عامة. وأعرب عن ذلك الدعم بطريقة موسعة خلال زيارة أعضاء المجلس لبلدنا في شباط/فبراير، وكان لي شرف مرافقتهم مع بعض المسؤولين الآخرين في حكومتنا.

وتحيي كولومبيا اليوم، 9 نيسان/أبريل، اليوم الوطني لإحياء ذكرى ضحايا النزاع المسلح الداخلي والتضامن معهم. والغرض من هذا اليوم هو إحياء ذكرى الضحايا وتذكرهم وتكريم ذكراهم. وسيظلون دائما المركز الرئيسي لانطلاق السلام.

وفيما يتعلق بتلك النقطة، أود أن أشير بشكل خاص إلى القاضي روبرتو فيدال، رئيس محكمة السلام الخاصة، الموجود معنا اليوم في القاعة، والذي شاطرنا بالأمس مع فريقه نهج المحكمة الانتقالي بدقة الذي يركز على الضحايا والعدالة التصالحية. وأتفق مع السيد كارلوس رويس ماسيو على أن اختيار المدعي العام الجديد لكولومبيا فرصة هامة جدا للتمكن من إحراز التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب، لأنه من الضروري أن يؤدي الكفاح ضد الإفلات من العقاب إلى إنصاف الضحايا وتحقيق السلام. ونجد أنفسنا أيضا أمام فرصة كبيرة لإقامة علاقة يسودها الوئام مع مختلف محاكم النظام القانوني الكولومبي، التي تكتسي أهمية أساسية لتحقيق السلام كما قيل في هذه الجلسة.

لقد شهد أعضاء المجلس بأعينهم التحديات التي نواجهها في كولومبيا. إن إحلال السلام في كولومبيا ينطوي على إدراك تنوع المقاطعات في بلدنا. وينطوي أيضا على الاعتراف بالمجموعات الاجتماعية والعرقية واللغوية المتعددة في البلد، وبالتالي، فإن الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم مهم.

وأتيحت لأعضاء المجلس فرصة زيارة منطقة إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعة كاكيتا والتحدث مع المجتمعات المحلية في المنطقة الساحلية الكولومبية للمحيط الهادئ. لقد شاهدوا المناطق التي كانت مسرحا لمواجهات مسلحة وحيث يتم الآن بناء السلام ونشر الأمل. وتمكنوا من أن يروا بأنفسهم الواقع المتنوع لكولومبيا، كما أكدت السيدة مارسيلا سانشيز بويتراغو. ويعني ذلك الواقع المتنوع أن السياسات الرامية إلى تحقيق السلام يجب أن تكون ابتكارية وأن تركز على التنوع في تحليلاتها وواقع أقاليمنا والفئات السكانية المهمشة على مر التاريخ.

وندين أي عمل يستهدف المجموعات المدنية التي تحظى باهتمام أقل في النظام القانوني، لأن تلك المجموعات هي التي تعاني بشكل غير متناسب من عواقب الحرب الوخيمة. ولهذا السبب نعمل على تغيير الأسباب الهيكلية للعنف في البلد – بغية تغيير حياة الأراضي وواقعها.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام التاريخي لعام 2016، ما فتئنا نحرز تقدماً حاسماً. منذ بداية ولاية هذه الإدارة، أضفت الحكومة الطابع الرسمي على تخصيص ما يقرب من 000 800 هكتار من الأراضي للفلاحين ومجتمعات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي وضحايا النزاع المسلح، ولا سيما النازحين داخلياً.

وفي الآونة الأخيرة، خصصت الحكومة الوطنية ما يقرب من 500 بليون بيزو كولومبي لمحكمة السلام الخاصة بغية تعزيزها ومساعدتها على الوفاء بولايتها المتمثلة في إقامة العدل وتوضيح الحقيقة وتقديم تعويضات للضحايا، من بين أوجه تقدم هامة أخرى. وخصصت اعتمادات مماثلة لم يسبق لها مثيل في الميزانية لتنفيذ الإصلاح الريفي الشامل. تهدف هذه الإجراءات إلى معالجة المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في اتفاقية السلام لعام 2016، وخطة التنمية الوطنية المعنونة "كولومبيا، قوة حياة عالمية"، وكذلك سياسة "السلام الكامل" لدينا.

ومع ذلك، فإننا ندرك أننا ما زلنا نواجه العديد من التحديات قبل أن نتمكن من تحقيق التنفيذ الكامل للاتفاق، فضلاً عن السلام الكامل في البلد – وهي تحديات حددها المجلس أيضاً وذكرها هنا. تعالج حكومتنا هذه المسائل على سبيل الأولوية. وبهذا المعنى، نسلّم بأهمية ضمانات الحياة والأمن للمقاتلين السابقين والقادة الاجتماعيين ومجتمع الميم والنازحين داخلياً، ولا سيما الأطفال والمراهقين والشباب. إن الموقعين على السلام ضروريون لاستدامة الاتفاق ذاته.

لذلك نقدّم اقتراحاً لنظر المجلس – وسنفعل ذلك رسمياً – بدعوة الموقعين على السلام، بوصفهم أطرافاً متعاقدة سامية في اتفاق عام 2016، إلى المشاركة دورياً في هذه الاجتماعات.

والرسالة التي أريد أن أتركها للمجلس اليوم هي أن حكومة الرئيس غوستافو بترو أورّيغو ونائبة الرئيس فرانسيا ماركيز ملتزمة بالتغلب على العنف والتحرك نحو كولومبيا تنعم بالسلام.

وفي هذه الأوقات المضطربة، ومع مظاهر العنف والحروب، شرعت كولومبيا في أن تكون بلداً يعزز الحياة والسلام والمصالحة. ونحن نفعل ذلك عن اقتناع لأن الكثيرين منّا ينتمون إلى تلك الأراضي وكانوا أيضاً ضحايا في مرحلة ما. وستكون تجربتنا دائماً تحت تصرف المجلس. ونحن، بوصفنا بلداً، نقدر توافق آراء المجتمع الدولي بالإجماع – الذي ظهر مرة أخرى اليوم في المجلس – من أجل السلام في كولومبيا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/35.